خريطة الشّرق الأوسط في الفكر الاستراتيجي التّركي بعد 2011

The map of the Middle East in the Turkish strategic thinking after 2011



طالبة الدكتوراه/حفيظة طالب [1،2]

[1] جامعة بومرداس، (الجزائر)

[2] المؤلف المراسل: h.taleb@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2018/09/20 تاريخ القبول للنشر: 2019/02/14 تاريخ النشر: 2019/09/28



الملخّص:

يعتبر الشّرق الأوسط المجال الحيوي الأهمّ لتركيا بقيادة نخبة حزب العدالة والتّنمية التّي مكّنت الدولة التركية من إثبات نفسها كقوة اقتصادية، وسياسية منافسة لكلّ من إيران وإسرائيل في المنطقة. وفي السّياق ذاته قد شكّل الحراك العربي فرصة لتركيا من أجل توسيع نفوذها؛ غير أنّ المنحى السّلبي للحراك أو ما يمكن تسميته بالثّورات المضادة اضطرها إلى إعادة النّظر في مضامين سياساتها، وجعلها تتخلى عن القوة الناعمة لصالح القوة الصّلبة، وهو ما يتضّح جليا من خلال تفضيلها للأداة العسكرية كحلّ لحماية مصالحها ووحدة أراضيها. وبالتالي التّحوّل نحو المنظور المصلحي البراغماتي في سلوكها الخارجي، وهذا بناء على ما أملته عليها الظروف الإقليمية.

وفي هذا الإطار ستحاول هذه الورقة البحث في مواقف تركيا اتجاه الحراك العربي وتفاعلاتها مع تداعياته السياسية التي يشهدها الشرق الأوسط منذ العام 2011. بفعل تغير موازين القوى وبداية تبلور نظام إقليمي جديد في ضوء بروز التحالفات الجديدة، فهذه الأخيرة لها تبعات عدّة على الملف السّوري ومستقبل العملية الانتقالية في البلاد.

الكلمات المفتاحية: الحراك العربي؛ الشرق الأوسط؛ الموقف التركي؛ التحالفات الجديدة؛ الثورات المضادة.

Abstract:

The Middle East is considered to be the most important vital region for Turkey, which has been led by the AKP elite who enabled the state of Turkey to prove itself as an economic and political force as well as arival against Iran and Israel in this region. In this context, the Arab movement has created a great opportunity for Turkey to expand its influence.

On the other hand, the negative trend of the Arab movement, or what can be called counter – revolution, forced Turkey to review its own policies and rely on hard power instead of soft power. The later point is very clear when we consider, particularly, Turkey's preference for military tools as a fundamental solution for

protecting its own interests and the unity of its land. Therefore, Turkey has converted toward a pragmatic perspective in its external behavior, based on what regional circumstances have dictated.

In this context, this paper will attempt to search among Turkey's positions towards the Arab movement and its interaction with repercussions of the political crises in the Middle East since 2011. Both the change in the balance of power and the beginning of the crystallization of a new regional system in the light of the emergence of new alliances have a lot of implications on the Syrian conflict and the future of the transitional process in the country.

***Keys words:**Arab movement; Middle East; Turkish position; New alliances; Counter-revolutions.*

مقـدّمـة:

إنّ تزايد الاهتمام التركي بمنطقة الشرق الأوسط برز جليا مع حكومة حزب العدالة والتنمية التّي أعطت لسياسة تركيا الخارجية ديناميكية لم يسبق لها مثيل في تاريخها السياسي؛ فبحكم الجغرافيا والتاريخ تحظى تركيا بمكانة مميزة في الشرق الأوسط[1]. فهي تنتمي حضاريا إلى العالم الإسلامي باعتبارها الوريث الشّرعي للإمبراطورية العثمانية التّي قادت المسلمين والعرب سابقا، إضافة إلى احتوائها على أغلبية مسلمة ذي المذهب السّني. وعلى هذا الأساس أرادت إحياء أمجاد الماضي عبر سياسات حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان. ففشل تركيا تحت وصاية المؤسسة العسكرية في ضمان العضوية ضمن الاتحاد الأوروبي، وحتّى تشبثها بالقيم الغربية وانسلاخها عن العالم الإسلامي جعل منها مجرّد أداة ووسيلة لتحقيق المخططات الأمريكية والإسرائيلية في الشرق الأوسط؛ لكن مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002 انفتحت تركيا أكثر على العالمين العربي والإسلامي عبر جملة من السّياسات الاقتصادية، والتّقارب السّياسي مع دول الجوار عن طريق سياسة تصفير المشكلات؛ وقد حققت بفعل ذلك نجاحا كبيرا خصوصا على الصّعيد الشّعبي في المنطقة العربية.

وفي سياق مغاير، شكّل عام 2011 مفصلا مهمّا في التّاريخ العربي من خلال ما يصطلح عليه إعلاميا بثورات الربيع العربي؛ حيث حاولت تركيا كغيرها من القوى المتنافسة في الشّرق الأوسط الاستثمار في عمليات التّغيير والانتقال الديمقراطي خاصّة مع بروز القوى المجتمعية كفاعل مؤثر؛ وهو ما جعلها تدعّم الشّعوب وحركات الإصلاح رغبة منها في الحصول على تأييد شعبي يقوي البعد الحضاري الإسلامي الذّي يعدّ الخلفية الفكرية لنخبة العدالة والتنمية. وبالتالي زادت أهمية خريطة الشرق الأوسط في الفكر الاستراتيجي التركي؛ كون أنّ هذا الإقليم يعتبر الملعب الرئيسي الذّي يتيح لتركيا فرصة لتبوء دور قوّة إقليمية تليق بمكانتها الجيواستراتيجية.

وتتمحور المشكلة البحثية التي تسعى هذه الورقة إلى معالجتها في فهم المصالح الواقعية التّي دفعت بتركيا نحو الارتداد عن سياسة تصفير المشكلات مع دول الجوار، والتّدخّل في شؤون الدول العربية، وتأييدها لأطراف ومعارضتها لأطراف أخرى؛ وبالتالي التّخلي عن القوّة النّاعمة وتبني القوّة

الصلبة؛ وهو ما ظهر جليّا بدعمها وتسليحها للمعارضة السورية. فاللافت للنّظر هو أنّ الانقلاب على حكومة محمد مرسي في مصر واحتدام الصراع في سوريا وليبيا، جراء تصادم المصالح الاستراتيجية الدولية والإقليمية؛ أثبت أنّه مثلما تسعى تركيا لتوسيع نفوذها السياسي والاقتصادي في المنطقة، هنالك في الجانب الآخر دول أخرى منافسة للنّفوذ التركي على غرار إيران على المستوى الإقليمي، وأيضا السعودية والإمارات من خلال دعمها للثّورات المضادة، والأهمّ من ذلك تقاطع المصالح الروسية والأمريكية في الشرق الأوسط على المستوى الدّولي. وهو ما يحيلنا إلى البحث في: حيثيات الثّورات المضادة بعد 2011 وتغيير منحى الحراك العربي نحو الاتجاه السلبي الذّي خلّف أزمات إنسانية عدّة (سوريا، ليبيا، اليمن)، وأخرى سياسية (أزمة الخليج العربي). إلى جانب دراسة مواقف تركيا اتجاه هذه المعطيات الجديدة؛ مع الأخذ في عين الاعتبار التطورات الداخلية الحاصلة في البيت التركي، والتيّ شكّلت انعكاسا لمواقف تركيا الخارجية، ومحطة بارزة لإعادة النظر في تحالفاتها الإقليمية والدولية خاصة في ظل تنامي إمكانية قيام كيان كردي في سوريا، وكيان آخر في العراق بعد استفتاء إقليم كردستان، والدّعم الأمريكي للحركات الكردية في الشّرق الأوسط عموما. وفي ضوء ما تقدّم تنطلق الورقة البحثية من إشكالية مفادها: كيف تعاملت تركيا مع عمليات التغيير في المنطقة العربية بعد 2011 في ظلّ تغيّر المعطيات الجيو استراتيجية بمنطقة الشّرق الأوسط؟

وتتمثّل الفرضية التّي تعالجها هذه الورقة البحثية في:

- إنّ اختلاف الرؤى الإقليمية والدولية لعمليات التغيير في الشرق الأوسط، دفع بتركيا إلى إعادة تحديد تحالفاتها ومراجعة سياستها الخارجية.

وتكمن أهمية هذا الموضوع في فهم طبيعة الدّور التّركي في الدّول التّي شهدت عمليات التّغيير أو ما يعرف في أدبيات علم السّياسة بالانتقال الدّيمقراطي؛ حيث تبنت تركيا موقفا محدّدا اتجاه هذا الحراك، انطلاقا من مصالحها وموقعها المحوري في الشّرق الأوسط. وبالتالي ستعمل هذه الورقة البحثية على معرفة منطلقات التّدخل التركي في الشّؤون الدّاخلية للدّول العربية في الشّرق الأوسط، واختلاف سياساتها بحسب مصالحها؛ فحجم الاهتمام التركي اتجاه الحراك العربي اختلف من دولة إلى أخرى، والأمر نفسه بالنسبة للسياسات التركية المنتهجة، والتّي تباينت مضامينها وأدواتها في كلّ من مصر، وليبيا، وسوريا.

أمّا بالنسبة للمقاربة المنهجية والنّظرية فقد تمّ الاعتماد على:

أوّلاً- المقاربة المنهجية:

منهج دراسة الحالة:

حيث يمكننا هذا المنهج من التعمّق في دراسة طبيعة الدّور التّركي بفهم محدّدات السّياسة الخارجية التّركية اتجاه عمليات التّغيير في الدّول العربية الواقعة في منطقة الشّرق الأوسط، وبالتحديد كلّ من سوريا، ومصر، وليبيا. فهذا الفضاء الجيواستراتيجي يعدّ بوابة تركيا نحو بلوغ القوة الإقليمية في العام 2023.

ثانياً- المقاربة النّظرية:

المقاربة الواقعية:

إنّ تركيا بعد 2002 أصبحت تتميّز سياستها الخارجية بالميزة الواقعية التّي لم يشهد لها مثيل في السّنوات السابقة؛ إذ أنّ تركيا أصبحت تغيّر استراتيجياتها بتغيّر الأوضاع؛ ولكن دون تغيير الأهداف والمصالح. وما يبرز ذلك تغيير طبيعة السياسة الخارجية التركية من صفر مشاكل إلى سياسة تدخلية.

المقاربة الجيوبوليتيكية:

فهي تأخذ بعين الاعتبار في تفسيراتها للظواهر السّياسية موضوع النّزاعات والصّراعات الدّاخلية والخارجية حول المجال الجغرافي، فهذا الأخير أصبح من بين المتغيرات التّي يتمّ استثمارها من قبل الدّول لتحقيق عنصر القوّة. والشّرق الأوسط هو مجال حيوي بالنسبة لتركيا، فلعب دورا رئيسيا فيه و الذّي سيمكنها من تبوء مكانة إقليمية ودولية بالنّظر للموقع الجغرافي الذّي يتحتّم عليها استغلاله في إطار العمل وفق منظور العمق الاستراتيجي.

ويمكن مناقشة وتحليل تحوّلات الدّور الإقليمي التّركي أثناء وبعد الحراك العربي من خلال ثلاث محاور رئيسية:

المحور الأوّل: الموقف التّركي اتجاه الحراك العربي.

المحور الثّاني: تفاعلات تركيا في الشّرق الأوسط بعد 2011.

المحور الثّالث: تحالفات تركيا الجديدة وانعكاساتها على مستقبل الوضع الإقليمي في الشّرق الأوسط.

المحور الأوّل

الموقف التّركي اتجاه الحراك العربي

اختلفت ردود فعل ومواقف تركيا إزاء الحراك العربي نظرا لاختلاف أهميّة دول الحراك في الأجندة السّياسية والاقتصادية التّركية، وهذا ما دفع العديد من الباحثين إلى توصيف مضمون ومحتوى السّياسة الخارجية التّركية بمصطلح "الميكيافيلية التركية"، للدلالة على اختلاف رؤى وسياسات أنقرة حسب اختلاف المصالح وامتداداتها[2].

فتركيا كغيرها من الدّول الأخرى في الشّرق الأوسط والعالم حاولت أن تستجيب للحراك العربي وتستثمر في هذه الأحداث وفق ما يخدم أجنداتها السياسية من الجانبين الأخلاقي والمصلحي. فعلى هذا الأساس كان موقف تركيا مرتبكا في البداية؛ إلّا أنّها نظرت للاحتجاجات الشّعبية، والفواعل المجتمعية، والقوى الشّبابية التّي انتفضت ضد التّسلط والاستبداد الممارس من قبل الأنظمة الحاكمة بعين الشعوب المتشوّقة للحرية. وهو ما جعلها تحدّد مواقفها مستغلة بذلك موقعها في الشّرق الأوسط، كقوة دبلوماسية سعت إلى لعب دور الوسيط في العديد من القضايا على غرار الملف النووي الإيراني، الصّراع العربي الإسرائيلي، الوساطة بين سوريا وإسرائيل، ومحاولة إنهاء الخلاف مع سوريا[3]. فقد عبّر أحمد داوود أوغلو على الاحتجاجات العربية بوصفها أنّها" تدفق طبيعي للتّاريخ"، وأنّها "عفوية وضرورية" داعيا الحكام

العرب إلى عدم الوقوف أمام رياح التّغيير، رافضا في هذا السّياق فكرة المؤامرة الخارجية، ومؤكدا على ضرورة قيادة عملية الانتقال والتّغيير بدلا من قمعها[4].

وفي هذا الصّدد تمحورت استجابة تركيا في بداية الحراك العربي حول أربعة أبعاد رئيسية[5]:

- دعم المطالب الشّعبية السّياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.
- إدانة ردة فعل الأنظمة العنيفة على الاحتجاجات.
- تفضيل التّحوّلات اللّاعنفية القائمة على التّفاوض والحل السّياسي.
- الرفض المبدئي للتّدخل العسكري الخارجي.

وقد تباينت المواقف التّركية اتجاه الحراك العربي، لهذا الغرض سيتم عرض استجابة ومواقف تركيا اتجاه كلّ دولة على حدة:

1- الموقف التّركي اتجاه الحراك في تونس:

بالنسبة للحراك في تونس أو ما يطلق عليه التونسيون بـ"ثورة الياسمين"، لم يكن لتركيا موقفا مباشرا أثناء الاحتجاجات والمظاهرات، إلا بعد فرار الرئيس التونسي زين العابدين بن علي إلى السعودية. حيث أصدرت وزارة الخارجية التركية برئاسة أحمد داوود أوغلو بيانا رسميا أكدت من خلاله عزمها على دعم المطالب الديمقراطية في تونس، واحترام مبادئ التعددية، ورغبة الشعب التونسي في إنجاح العملية الانتقالية بطريقة سلمية. ويرجع عدم تفاعل تركيا مع ثورة الياسمين إلى الموقع الهامشي لتونس في الفكر الاستراتيجي التركي؛ إضافة إلى أنها لا تعد الشريك الاقتصادي الأول لتركيا في المنطقة. فالأولى لازالت تحتفظ بولائها للمستعمر الفرنسي، إلى جانب الحجم الضيق من مساحة التعاون بين البلدين. حتى وإن عرفت تطورات عدة منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا[6].

2- الموقف التركي تجاه الحراك في مصر:

بعد بداية الحراك في مصر أو ما يطلق عليه المصريون تسمية ثورة 25 يناير 2011، تبنت تركيا موقفا صريحا بدعوة رئيس الوزراء التركي آنذاك أردوغان، الرئيس المصري حسني مبارك إلى مغادرة السلطة واحترام خيار الشعب المصري، وإنشاء سلطة مؤقتة تدير البلاد في المرحلة الانتقالية وتدفع بها نحو تغيير ديمقراطي حقيقي. وهو ما اعتبره بعض القادة العرب من الخليج تحديدا تدخلا في الشّأن الدّاخلي المصري. كما قد أرسل وزير الخارجية المصري آنذاك أحمد أبو الغيظ رسالة إلى نظيره التركي أحمد داوود أوغلو، معبّرا فيها عن أسفه من تصريح رئيس الوزراء التّركي، ومعتبرا إيّاه تدخلا في الشّؤون الدّاخلية المصرية، وهو ما قد يساهم في تصعيد الوضع المصري سلبا على حدّ تعبيره[7].

فعقارب التّرتيب الزمني للحراك العربي تشير إلى أنّ الحراك في مصر هو المحطة الثّانية للاحتجاجات العربية ضد الاستبداد بعد تونس. بيد أنّ التّعاطي الإعلامي وزخم الاهتمام التّركي وكذا الغربي والعربي انصب على فهم الاحتجاجات في مصر ،وما أعقبها من فترة انتقالية لما لهذه الأخيرة من أهمية ومركزية في المنطقة العربية ككلّ والشّرق الأوسط بالذّات. وهو ما جعل تركيا تتبنى موقفا صريحا ومنحازا لمطالب الشّعوب[8].

فمصر من الناحية الجيوبوليتكية تعدّ الجسر الرّابط بين الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا والخليج العربي، وبالتالي هي تمثّل العمق الاستراتيجي الذّي يستلزم على تركيا إقامة علاقات وجسور التّعاون معه، للانفتاح على أجزاء العالم العربي في الخليج وأفريقيا. كما أنّ داوود أوغلو منظّر السياسة الخارجية التركيّة رأى أنّ التّحالف الثّلاثي أو ما أطلق عليه بتسمية "مثلث المنطقة" (تركيا، إيران، مصر)، من شأنه أن يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ومصالح الشعوب في الشرق الأوسط[9]. إضافة إلى أنّ تركيا بعد 2002 وبنموذجها في الحكم القائم على العلمانية التّي تحترم قيم المجتمع وهويته الإسلامية، حتى وإن كان هذا مرفوضا من قبل الغرب ويتهم على أنّه نموذج ديني وليس ديمقراطي. فإنّ النخبة الحاكمة في تركيا رأت في نموذجها أنّه الأنسب للدّول العربية في الشّرق الأوسط، مستدلين في ذلك بالنّتائج المحقّقة منذ 2002. خاصة في ظلّ تصدّر جماعة الإخوان المسلمين المشهد السّياسي في مصر، وفوز حزب النهضة ذو الخلفية الإسلامية في الانتخابات التّشريعية التّونسية، فمن هنا بدأ الدّعم العلني لهذه الحركات الإسلامية لاستنساخ نماذج مماثلة للتّجربة التّركية. وهو ما يخوّل لتركيا أحقية إدارة التحوّلات في الشّرق الأوسط.

3- الموقف التّركي اتجاه الحراك في ليبيا:

بالنسبة للحراك في ليبيا فقد شهد الموقف التّركي تردّدا وارتباكا شديدا، نظرا لحجم المصالح والمبادلات الاقتصادية بين البلدين والتّي تفوق الـ 15 مليار دولار، إلى جانب تواجد حوالي 25 ألف رعية تركي يعملون في ليبيا. وهو ما جعلها تقف موقف الحائر بين مصالحها من جهة، وبين الانتهاكات التي تطال الليبيين جراء العنف الممارس من قبل القذافي وصورتها الدّاعمة لحق الشّعوب في الدّيمقراطية من جهة ثانية؛ حيث لم تصرّح علنا عن موقفها الرافض أو الداعم للنظام الليبي؛ وهو ما أثار الشّكوك حول الأسلوب التركي النّاعم اتجاه القذافي ونظامه، رغم تأكيد كلّ من الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومجلس التّعاون الخليجي على عدم شرعية النظام القائم. فموقف تركيا كان رافضا في البداية لفكرة التّدخل العسكري لحلف الناتو نظرا لمخلفاته التّي قد تعود بنتائج عكسية على وحدة ليبيا واستقرارها، وحتّى الإضرار بالمصالح التركية[10]. فلم تجد حلا لديها سوى تبني مدخل الإسهام في الإغاثة الإنسانية ولعب دور الوسيط بين طرفي الأزمة الليبية[11]. واستمرّ هذا حتى صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 والقاضي بتدخل قوات التّحالف الدّولية لحظر الطيران الجوي في ليبيا، للكف عن الجرائم والانتهاكات ضد الإنسانية الممارسة في حق الشعب الليبي بعد تفويض الجامعة العربية المهمة لمجلس الأمن الدّولي لحماية المدنيين في ليبيا[12].

فمع بداية الحراك العربي حاولت تركيا الاستمرار في تبني سياسة خارجية برغماتية مستقلة مع وزير الخارجية الأسبق داوود أوغلو، و رئيس الوزراء آنذاك طيب أردوغان عبر رفض التدخل الخارجي والتّواجد الأجنبي العسكري في دول منطقة الشرق الأوسط. لكن بعد سيطرة حلف الناتو على عملية التّحالف بدعم أممي عادت تركيا إلى أسسها وركائزها التقليدية في سياستها الأمنية والدفاعية. وهو ما اضطرها إلى التّنسيق مع الحلفاء الغربيين والامتناع عن معارضة سياسات الحلف، وهذا ما ساهم في تحديد تركيا لأهدافها وفق منظور مصلحي يزاوج ما بين الرغبة في إعادة تعريف جوهر التحالف ومضامين

التهديدات الأمنية من ناحية، ومن ناحية ثانية شكّلت هذه الأهداف الأولوية على حساب سعي تركيا لمنع أي تواجد عسكري أجنبي في بلد مسلم مجاور، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة مساهمة حلف الناتو في البحث عن القنوات الدبلوماسية وأن تقتصر مهماته على الهجمات غير القاتلة للمدنيين[13]. وفي هذا الصّدد يمكن القول أنّ واقعية السّلوك الخارجي التركي كانت نابعة من الرغبة في الموازنة بين تكاليف الربح والخسارة قبل اتخاذ أي قرار من شأنه أن يخل بالمصلحة القومية التركية[14].

4- موقف تركيا اتجاه الحراك في سوريا:

نظرا لتداخل الحدود التّركية والسّورية وتقاسم أعباء التهديدات المتعلقة بالنزعة الانفصالية الكردية، اعتبرت تركيا أن ما يحدث في سوريا من أحداث قمع ضد المتظاهرين السوريين يعدّ تحد حقيقي للحكومة التركية. وعلى هذا الأساس بدأت بنسج اتصالات مبكرة مع نظام بشار الأسد وحثّه على تبني التعدّدية الحزبية، واحترام الرأي الآخر والقيام بمجموعة من الإصلاحات الدستورية، والقانونية، والاقتصادية. إلى جانب تقديم بعض التّنازلات التّي تسهّل الطّريق نحو عملية الانتقال الدّيمقراطي وترسيخها[15]. فقد أبدت الحكومة التّركية دعمها الكامل واستعدادها لتوفير المساعدات والإمكانيات اللّازمة لتحقيق الإصلاحات المطلوبة والإسراع في العملية الانتقالية[16].

لكن تعنت الرئيس بشار الأسد، ورغم مرور قرابة عقد كامل من العلاقات الجيدة مع سوريا والتبادلات الاقتصادية في إطار سياسة "تصفير المشكلات مع دول الجوار"، أعادت تركيا مراجعة موقفها المبدئي الذّي اقتصر على نصح الأسد وحثّه على الإصلاح إلى إعلان رئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب أردوغان مقاطعته لنظام الأسد وإصراره على ضرورة تنحيه من السّلطة. وفي هذا الصّدد صرّح وزير الخارجية التّركي الأسبق داوود أوغلو اتجاه ما يحدث في سوريا قائلا: "أردنا أن يكون الأسد غورباتشوف سوريا، لكنّه اختار أن يكون ميلوسيفيتش يوغسلافيا السّابقة"[17].

وما يمكن قوله في هذا السياق هو أن تصاعد حدة العنف الممارس من قبل نظام بشار الأسد وبداية توافد 12 ألف من اللاجئين السوريين نحو المناطق الحدودية بين البلدين، كان بداية لتوتر العلاقات الثنائية، خاصة بعد فشل الخرجات الدبلوماسية لداوود أوغلو. وما زاد من تعميق الهوة وتأزم العلاقات بين البلدين هو استقبال تركيا للمعارضة السّورية للتباحث في سبل الحل الوسط بين السّلطة والمطالب الشعبية. لكن سرعان ما دخلت الأزمة مرحلة التدويل نتيجة دعم النّظام السوري من قبل روسيا وإيران، وتأييد الحراك الشعبي السّوري من قبل تركيا ودول الخليج، إضافة إلى الو م أ[18]، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تصعيد الأحداث عبر إضفاء صبغات أخرى على الأزمة السورية تعدت الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لتصل إلى جوانب أخرى متعلقة بالاختلافات الدينية، والطائفية، والاثنية، وهو ما جعلها أكثر تعقيدا أو أكثر ارتباطا بأطراف إقليمية ودولية، حيث وصلت إلى درجة المأزق الأمني.

كما أنّ اللافت للنّظر هو أنّ الأزمة السّورية جعلت تركيا تتخلى عن سياسات تصفير المشكلات والعمق الاستراتيجي مع سوريا، وقطع العلاقات الاستراتيجية بينهما. وبالتالي العودة إلى حالة الخلاف التي سادت قبل العام 2002. فالقيادة السورية استنكرت تدخل تركيا في شؤون سوريا واعتبار أوضاعها

الداخلية شأنا تركيا. فهذا ما فهمه بشار الأسد من تكرار بيانات وزارة الخارجية التركية حول الوضع السوري. وتأييد تركيا للعقوبات المتفق عليها ضد سوريا بتنسيق مع الو م أ ودول الخليج[19].

وتشير المقاربة التركية المتبعة إزاء الحراك العربي. أنّها تمحورت حول نقطتين رئيسيتين[20]:

الأولى: رؤية تركيا لتطورات الشرق الأوسط على أنّها عمليات انتقالية لا مفر منها، بما يدفع إلى ضرورة تكيّف الأنظمة العربية مع هذا التّغيير وليس مقاومته.

الثّانية: محاولة تكييف الموقف التركي مع موجات الحراك العربي لتعظيم مصالح تركيا في المنطقة أمنيا، وسياسيا، واقتصاديا.

وخلاصة القول ،هو أنّ أدوار ومواقف تركيا اتجاه موجات الحراك العربي شهدت تباينا سواء من حيث تصريحات القادة الأتراك أو عبر السياسات المتبناة عمليا. فالموقف الصريح لتركيا ظهر من خلال ما يعرف بثورة 25 يناير 2011 بمصر، وتأييدها للمشروع الشعبي القاضي بالإطاحة بنظام مبارك. وهذا السلوك نابع من رغبة تركيا في استمالة القيادة الجديدة بمصر وتعميق العلاقات مع البلد المركزي في الشرق الأوسط والمنطقة العربية. إضافة إلى الاهتمام بشكل كبير بالوضع في سوريا، فهذه الأخيرة تعدّ امتداد جيو أمني وجيو سياسي لتركيا. أمّا تغيير موقفها في ليبيا بتأييد قوات التّحالف الدّولية، فقد بلور سياسة تركية أمنية ومصلحية في الآن ذاته. الأولى تتعلق بعدم الإضرار بوحدة الحلف، والثّانية ترتبط بإعادة تحسين صورتها لدى الغرب والاتحاد الأوربي خصيصا.

المحور الثّاني

تفاعلات تركيا في الشّرق الأوسط بعد 2011

إنّ الديناميكية التّي شهدتها تركيا في سياستها الخارجية إثر وصول حزب العدالة والتنمية إلى مركز صنع القرار التركي، اكتسبت ترحيبا أمريكيا بفعل التطورات الداخلية التّي أسهمت في تجديد الحياة السّياسية والاقتصادية. وجعلت الطّابع الدّيمقراطي المحافظ الذّي قدمته التجربة التركية في الحكم نموذجا يستحق تصديره في المنطقة العربية. فمباشرة بعد رحيل زين العابدين بن علي إلى السعودية، وتنامي نشاط حركة الإخوان المسلمين في مصر، وليبيا، وسوريا، بدأت تركيا تسعى إلى استنساخ نماذج مماثلة لها في الوطن العربي؛ حيث قدمت دعما ماليا للأنظمة الجديدة في تونس ومصر، في شكل قروض وإعانات (حوالي 250 مليون دولار إلى حكومة راشد الغنوشي، واحد مليار دولار لحكومة محمد مرسي). وهذا التّصرف ينمّ عن طموح تركيا لتمتين علاقاتها مع الحكومات الجديدة ذات التّوجهات الإسلامية التّابعة لحركة الإخوان المسلمين. فتركيا هي أيضا تملك مشروعها السّياسي في الشّرق الأوسط مثلها مثل إيران وإسرائيل. حيث يتمثّل المشروع التّركي في إقامة حزام سني في منطقة الشّرق الأوسط الكبرى تتزعمه تركيا، وهو ما يفسر دعم تركيا للأحزاب الإسلامية ذات التوجهات المعتدلة[21].

ومن هذا المنطلق عزّزت تركيا علاقاتها مع الحكومة الجديدة في مصر من خلال الزيارة التّي قام بها الرئيس التّركي السّابق عبد الله غول، عقب نجاح الحراك المصري في الإطاحة بالرئيس مبارك وتقديمه للمحاكمة، حيث أعلن غول دعم بلاده لحركة الإخوان. وبعد نجاح هذه الحركة في الانتخابات التشريعية

المصرية 2012، زار رئيس الوزراء وقتذاك أردوغان مصر رفقة عدد كبير من رجال الأعمال الأتراك لتوقيع اتفاقيات التعاون والتبادل بين البلدين. إضافة إلى القيام بالعديد من المناورات العسكرية والتدريبات التكتيكية المشتركة. إلّا أنّ سقوط الحكومة المنتخبة بعد الانقلاب العسكري في 30 يونيو/ جوان 2013 أدى إلى تدهور العلاقات الثّنائية بين البلدين، نتيجة تجريم تركيا للنّظام العسكري الذّي انقلب على إرادة الشّعب المصري ونتائج صناديق الاقتراع[22].

فإضافة إلى هذه المعطيات نجد أنّ محاولات تركيا لحسم التغييرات في الشرق الأوسط بما يساهم في تعزيز قوتها الإقليمية ويحقق استقلاليتها الاستراتيجية، اصطدم بتأييد الغرب ممثلا في الاتحاد الأوروبي والو م أ للحركة الانقلابية في مصر هذا من ناحية أولى. ومن ناحية ثانية تباين الخيارات والمصالح الاستراتيجية للأطراف الإقليمية والدّولية في فنائها الخلفي سوريا؛ وهو ما أدى إلى تعميق الأزمة وإضفاء البعد الدولي عليها. فعدم استجابة حلفاء تركيا الغربيين لمطلبها المنادي بتدخل عسكري في سوريا لإسقاط نظام بشار الأسد الدموي المدعوم من قبل روسيا وإيران، وتطرف المعارضة السورية، وبروز تنظيم داعش الإرهابي تسبّب في جعل كلّ من مصر وسوريا قيودا استراتيجية على مشروع تركيا في الشرق الأوسط عكس ما كانت تطمح إليه السلطة التركية في بدايات الحراك العربي[23].

ويمكن القول أنّ انعكاسات السّياسات التّركية أثناء وبعد حراك 2011 أدخل الدولة في حالة توتر مع دول المنطقة وتحديدًا سوريا والحكومة المركزية في العراق، ومنافسها الإقليمي إيران، خاصة بعد نشر تركيا على أراضيها الدرع الصاروخي الأطلسي الأمريكي في الحدود التركية - الإيرانية. إلى جانب إظهار البعد الإيديولوجي في سياساتها اتجاه المنطقة العربية بدعمها حركات الإسلام السياسي السنية، مع الأخذ في عين الاعتبار أيضا التورط التركي في الأزمة السورية وتسليحها للمعارضة. وعلى هذا الأساس فقدت تركيا منظور القدرة على المعالجة الناجحة لأزمات المنطقة من ناحية، والقدرة على توظيف النشاط السياسي والدبلوماسي التركي لتعزيز مكانتها من ناحية ثانية[24]. خاصة وأنّ مؤتمرات الوساطة التّي استضافتها تركيا على غرار "أصدقاء سوريا" لم تشكل سوى تجمعات للحديث عن ما هو دائر من أحداث في سوريا. فالحل السياسي لم يجد نفعا في ظلّ تعدّد أطراف الأزمة السورية وتحوّل بعدها السياسي من أزمة بين نظام وشعبه، إلى حرب طائفية ثمّ إلى صراع دولي بين روسيا والو م أ.

فحتى المعارضة المعتدلة التّي حرصت تركيا على استقطابها من خلال فتح أراضيها على وجه الخصوص للمجلس الانتقالي السّوري لم تعط ثقتها الكاملة لتركيا، نظرا لانقسامها إلى عدّة فصائل، إضافة إلى اتهامها بالحرص على إعطاء الأفضلية للتيار الإخواني وتعزيز سيطرته على تمرير القرار في المجلس الانتقالي السوري مقارنة بالفصائل الأخرى. وهو ما أسهم في إفشال الوصول إلى جدول أعمال مشترك يشمل مصالح جميع الأطراف من جهة. ومن جهة أخرى تغيّر الموقف التركي والدفاع المستميت على المعارضة السّورية جعل تركيا تعيش حالة من العزلة الإقليمية، إضافة إلى امتعاض المجتمع الدولي إزاء سلوكها الخارجي في الشرق الأوسط. فالخطأ الذي وقعت فيه تركيا هو اعتقادها أنه بالإمكان الإطاحة بنظام الأسد من طرف الشعب السوري المعارض أو من خلال التدخل العسكري الخارجي؛ غير أنّ

حساباتها لم تكن في محلها، فالأزمة السّورية تعدّت الطابع المحلي لتصل مرحلة التّدويل مع مطلع العام 2014 نظرا لتشابك المصالح الثّقافية، والاقتصادية، والسياسية للفواعل المحلية، الإقليمية، والدولية[25].

وفي هذا السّياق أدى الموقف التركي بعد الحراك العربي إلى تبلور مجموعة من التحديات الداخلية يمكن التّطرق إليها في النّقاط التّالية:

1- التّحديات الأمنية:

شهدت تركيا عقب الحراك العربي مجموعة من التحديات الأمنية الداخلية، فبعد امتداد تنظيم داعش على الحدود مع تركيا، والقيام بمجموعة من التفجيرات الإرهابية في قلب الأراضي التركية، ازداد تنامي الصراع الداخلي بين السلطة الحاكمة وحزب العمال الكردستاني بعد توقف "مسيرة السلام الداخلي". إضافة إلى بروز تحدي آخر على الحدود الجنوبية الشرقية نتيجة تضاعف قوّة الحزب الديمقراطي الكردستاني الذّي تراه تركيا امتدادا لحزب العمال الكردستاني. حيث أصبح هذا الأخير مدعوما من قبل النظام السوري؛ حيث يوظّفه كورقة ضغط ضدّ الحكومة التركية انتقاما على مواقفها المعارضة له. وهذا دون غض النظر عن الدعم الروسي لهذا الحزب في مواجهته لتنظيم داعش. وهذا ما تعتبره تركيا تهديدا مباشرا لأمنها القومي ووحدة ترابها، رافضة فكرة قيام أي كيان كردي من شأنه المساس بأمن تركيا وسيادتها[26]. ومن هنا يمكن تفسير سبب دعم تركيا للمعارضة السورية المسلحة، والحرص على إنشاء المناطق الآمنة في الشّمال السّوري، للتحكم في الوضع وتخفيف موجات اللجوء التي أثرت بشكل صريح على الأمن الاجتماعي في المناطق التي تضم أعداد هائلة من اللاجئين السوريين. فقد أسهمت هذه الظاهرة في تفشي البطالة في صفوف الشّباب التّركي والتي بلغت نسبتها 10% في أواخر العام 2015، نظرا لدخول السّوريين إلى سوق العمل مقارنة برفض الأتراك العمل بأجور زهيدة[27].

2- التّحديات الاقتصاديّة:

بالرغم من استمرارية الاقتصاد التركي في تقديم مؤشرات إيجابية فيما يخص معدلات النمو، إلّا أنّ ذلك لم يمنع الاقتصاد التركي بعد 2011 من تسجيل عدّة خسائر يمكن حصرها فيما يلي[28]:

- تراجع نسبة الصادرات التركية خلال الأشهر الأولى من الحراك العربي وبدايات العام 2011 بنسبة 24% من حجم الصّادرات مع كلّ من اليمن بعد الحراك، ومصر بعد الانقلاب على حكومة مرسي، وبنسبة 34 % مع ليبيا، في حين توقفت التجارة مع سوريا بشكل مطلق بعد التدخل التركي في الشّؤون السّورية.
- خسارة الكثير من الاستثمارات في مجال البناء والتدشين للشركات التركية في دول الحراك.
- تعليق اتفاقات التجارة الحرة التي أبرمتها تركيا مع عدد من الدول العربية، ومنها الاتفاقية الموقعة مع كل من مصر وليبيا.
- تعليق اتفاقية إقامة منطقة مشتركة بين لبنان وسوريا والأردن وتركيا بسبب الموقف التّركي من أحداث الأزمة السّورية.

3- تحديات السّياسة الدّاخلية:

شكلّت الانتخابات التّشريعية لعام 2015 مفاجأة لحزب العدالة والتنمية بعد النتائج التّي آلت إليها، حيث تراجعت أصوات حزب العدالة والتّنمية إلى نسبة 41% من حجم الأصوات المعبر عنها في الانتخابات، وهذا ما جعله يفقد الأغلبية في البرلمان؛ إذ لم تتجاوز حصته 258 مقعدا، ممّا اضطره إلى تشكيل حكومة ائتلافية مع حزب الحركة القومية وحزب الشّعب الجمهوري. ويمكن إرجاع هذا التراجع إلى فقدان نخبة حزب العدالة والتنمية تأييد الأكراد المحافظين الذّين التفوا خلف حزب الشّعب الديمقراطي الكردي؛ حيث أنّ هذا الأخير تمكّن لأوّل مرّة من الحصول على 13% من نسبة الأصوات. وهذا مرده إلى سياسة حزب العدالة والتنمية الحاكم بعد فشل الحوار الداخلي مع ممثلي الأكراد وحزب العمال الكردستاني، وفي الوقت ذاته دعم حركة غولن والغرب للحزب الكردي إعلاميا وإشهاريا، إضافة إلى سياسة الحكومة التركية الرافضة لقيام دولة كردية مستقلة في سوريا[29].

إلى جانب ما تقدّم عرف الخطاب المعارض لحكومة حزب العدالة والتنمية وسياسات الرئيس أردوغان نموا بارزا؛ حيث تحوّلت العلاقات التركية الجيدة مع دول الجوار إلى علاقات متأزمة بفعل مواقفها إزاء الانقلاب في مصر والانخراط المباشر في الأزمة السورية، وتوتر علاقات التّعاون مع إسرائيل بسبب دعم حركة حماس والاهتمام المتزايد بالقضية الفلسطينية. وتأزم العلاقة مع الحكومة المركزية ذات التوجه الشيعي في العراق، نظرا لدعم تركيا للأحزاب السنية في الانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2014، وتعميق علاقاتها الاقتصادية في الآن ذاته مع إقليم كردستان العراق. وهو ما ساهم في إفساح المجال أمام نقد سياسات تركيا الخارجية التّي -حسب المعارضة- أفقدت تركيا مرونتها الاستراتيجية[30].

وفي السياق نفسه رأت القوى العلمانية في تركيا على غرار الجنرالات السابقون، أنّ تركيا قد وسعت من علاقاتها مع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على حساب علاقاتها مع الغرب؛ وهو ما جعل النموذج الديمقراطي التركي الذي يتفاخر به قادة حزب العدالة والتنمية حسب المعارضة محل جدل، في ظلّ سيطرة الإيديولوجية الدّينية السّنية على عملية صنع القرار الخارجي وكذلك على التّوجه التّركي في الشّرق الأوسط[31]. وقد شكّل المعطى الأخير ذريعة قام على أساسها بعض الضبّاط في الجيش التّركي بمحاولة انقلابية ضدّ الرئيس أردوغان وحكومته في 16 يوليو / جويلية 2016[32]. وهو ما جعل تركيا أمام تحدي أمني داخلي دفعها إلى الانكفاء على الذّات للقيام بجملة من الإصلاحات الداخلية ،واجتثاث الكيان الموازي من هيكل الدولة. والأهمّ من ذلك إعادة ترتيب سياستها الخارجية وتحالفاتها في المنطقة.

فقصارى القول حول تفاعلات تركيا في الشرق الأوسط هو أن السياسة الخارجية التركية لم تختلف من حيث الهدف (تزعم المنطقة) ؛بيد أنّها اختلفت من حيث الاستراتيجيات، فبعد الحراك العربي لمست القوى العربية والإقليمية والدّولية رغبة تركيا في لعب دور إقليمي في الشّرق الأوسط من خلال كسب قوة داعمة لها وهي حركة الإخوان المسلمين في مصر وفصيل الإخوان المعارض السوري، وهذا في إطار مواجهة النّفوذ الإيراني الشّيعي. إلا أنّ جملة التّغييرات التّي طرأت على السّاحة الإقليمية كاستمرار نظام الأسد وسقوط حكم الإخوان في مصر، جعل تركيا أمام جملة من التّهديدات الدّاخلية والتّحديات

الإقليمية. وهو ما استوجب عليها إعادة رسم سياستها الخارجية وفق ما يخدم متغيّراتها الدّاخلية والإقليمية.

المحور الثّالث

تحالفات تركيا الجديدة وانعكاساتها على مستقبل الوضع الإقليمي في الشّرق الأوسط

إنّ علاقات تركيا في الشّرق الأوسط بعد الحراك العربي، وتأزم الأوضاع الأمنية والسياسية في المنطقة دفعت بتركيا إلى إعادة مراجعة تحالفاتها، وهو ما يمكن أن يلقي بضلاله على طبيعة النظام الإقليمي الشّرق الأوسطي ومستقبل حلّ الأزمة السّورية.

1- التّقارب التّركي – الإيراني- الرّوسي:

تعدّ الأزمة السّورية وطرق إدارتها في البداية أبرز العوامل التّي أدّت إلى توسيع الخلاف بين تركيا وإيران بعد فترة طويلة من التّعاون الاقتصادي والأمني. فالنّظام السّوري يعدّ الحليف الاستراتيجي لإيران منذ الثورة الإسلامية 1979، حيث تكوّنت نظرة أمنية مشتركة بين البلدين حول مسألة رئيسية، وهي معارضة الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية في منطقة الشّرق الأوسط. ونظرا للموقف التّركي إزاء نظام الأسد، فقد تزايد الانتقاد السّوري والإيراني لتركيا؛ حيث كان ينظر إليها على أساس أنّها وكيل أمريكي في الشّرق الأوسط[33]. ولقد انعكس هذا التّوتر على المسألة الكردية؛ حيث بدأت ملامح الكيان الكردي في الشّمال السّوري تتبلور. كما قد تكاثفت الهجمات الإرهابية المنسوبة لحزب العمال الكردستاني على الأراضي التركية. إضافة إلى انقسام الدول السنية (تركيا، وقطر) – (السعودية، والإمارات، ومصر). وخفض الو م أ أنشطتها العسكرية في الشرق الأوسط ودعمها لانفصال إقليم كردستان. وهو ما أدى إلى عكس توازن القوى لصالح الجبهة المؤيدة للأسد، ومنه تقويض قوة المعارضة. وهنا وجدت تركيا نفسها معزولة إقليميا، فبدأت بالتّفكير جديا بتبني سياسة برغماتية مغايرة ووضع فكرة سقوط نظام الأسد جانبا في الوقت الرّاهن[34].

كما أنّ المحاولة الانقلابية الفاشلة وردود الفعل الأمريكية المتردّدة إزاءها جعلت الرئيس أردوغان يقتنع بأنّ الو م أ تتعارض مع السياسة التركية في محيطها الإقليمي. وهو ما دفع بالأولى إلى خيار التّقرب من الأعداء المحليين للإطاحة بالرئيس أردوغان والحكومة. فرغم صلة تركيا الوثيقة بحلف الناتو والمساهمة في قواته العسكرية، إلّا أنّها أصبحت دولة متعارضة مع الو م أ ولا تخدم سياساتها المصالح الأمريكية في الشّرق الأوسط حاليا[35].

وفي سياق متصل يعدّ سعي تركيا إلى إعادة العلاقات مع روسيا بعد إسقاط طائرتها الحربية في الأجواء التركية، وتقديم اعتذار لها قبل أسبوعين من المحاولة الانقلابية الفاشلة يوليو 2016. إشارة لرغبة تركيا في إعادة ترتيب علاقاتها الخارجية. ومن هذا المنطلق استغلت روسيا الوضع لتقوية علاقات البلدين، خاصة فيما يتعلق بملف الأزمة السورية؛ لأنّها تدرك جيّدا أنّ ما يهم أردوغان هو البقاء في السّلطة والقضاء على معارضيه من منفذي الانقلاب، أكثر منه الوضع في سوريا؛ خاصة وأنّ تركيا تحتاج إلى حليف دولي جديد في ظلّ توتر علاقاتها مع الو م أ وبعض دول الجوار[36]. ليتجلى هذا التقارب في

عملية درع الفرات بالشمال السوري، حيث وفرت روسيا الغطاء اللوجستي للعمليات التركية[37]، بعد تضارب وجهات النّظر بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا؛ حيث ترى الأولى أنّ تحقيق الاستقرار في منطقة الشّرق الأوسط ينطلق من تحرير سوريا من تنظيم داعش، وهذا من خلال دعم قوات الدّفاع الذّاتي التّابعة للحزب الدّيمقراطي السّوري في معركته ضد داعش، في محاولة من الو م أ خوض المعركة بسلاحها ولكن بقوات غير قواتها. غير أنّ تركيا رفضت ذلك انطلاقا من رؤيتها أنّ هذا التّصرف سيقوي الأكراد ويهدّد وحدتها القومية. بيد أنّ الو م أ قد استغلت رفض وتحفظ تركيا عن المشاركة في دعم الأكراد السّوريين ضدّ تنظيم داعش كورقة رابحة حصل من خلالها الأكراد على دعم الرّأي العام الدّولي. وفي مقابل ذلك تأثّرت صورة تركيا سلبا نتيجة توجيه أصابع الاتهام لها فيما يخص دعمها للمقاتلين الأجانب في تنظيم داعش واعتبارها منطقة عبور لهم[38].

إنّ إشكالية الأكراد وأزمة الانفصال تقودنا إلى الحديث عن المحاولة الإسرائيلية لخلق كيان تابع لها في إقليم كردستان، فزعيم الإقليم مسعود بارزاني كانت له اتصالات عديدة مع إسرائيل والو م أ رغبة منه في الحصول على تأييد الرأي الدولي؛ لكن هذا جعل كلّ من تركيا والحكومة المركزية في العراق، وإيران توحد جهودها لمنع قيام أيّ كيان يهدّد استقرار المنطقة ويوسّع من النّفوذ الإسرائيلي[39]. والتركيز على مسألة الأكراد له علاقة وطيدة بمحاولة الدّول العربية الخليجية على غرار الإمارات والسعودية توظيف هذه المسألة لتحجيم الدّور الإيراني والتّركي في الشّرق الأوسط؛ حيث بعد إعلان الدّول الخليجية محاصرة قطر في 6 يونيو/ جوان 2017 وبعدها قيام أنقرة بإرسال قوات تركية إلى القاعدة العسكرية في قطر، تمّ الإعلان مباشرة عن نية الأكراد بزعامة بارزاني في إجراء استفتاء كردستان تحت ضغط إماراتي للتّضييق على حكومة تركيا وسياساتها بغرض إبعادها عن دعم قطر وحركة حماس والإخوان المسلمين[40].

كما أنّ عملية غصن الزيتون التّي خاضتها القوات التّركية بالتّحالف مع الجيش السّوري الحرّ في الشّمال الغربي من سوريا ضدّ الميليشيات الكردية المسلحة تهدف إلى إقامة مناطق آمنة ومعزولة لمواجهة التّهديدات الإرهابية ،ومنعها من اختراق الأراضي التّركية؛ حيث أنّ تقدّم الاتصالات والتّنسيق بين تركيا والحليفتين روسيا وإيران في مسار أستانا - سونشي[41]، كان نتاجا لاتفاقيات مناطق خفض التّوتر، ودخول القوات التّركية مدينة إدلب السّورية بعد مقايضة مع روسيا (خروج قوات الأخيرة من المدينة مقابل تخلي الرئيس أردوغان عن فكرة تنحي الأسد). وفي مقابل ذلك ازداد تباعد العلاقات وحجم التّوتر في العلاقات التّركية – الأمريكية بعد رفض الأخيرة ردع وحدات حماية الشّعب التّي أنشأتها في العام 2014 بحجة محاربة تنظيم داعش في الشّمال السّوري، ودعم التّحالف الدّولي لقوات سوريا الدّيمقراطية (قسد)، والتّي تنظر لها تركيا على أنّها الجناح العسكري لحزب الاتحاد الدّيمقراطي الكردي[42].

وقد بدأت تركيا عملية غصن الزيتون مساء 20 كانون الثاني/ جانفي 2018 مستندة إلى المادة 51 من قرار الأمم المتحدة، كما حصل من قبل في عملية درع الفرات في أوت 2016[43]. فهذه العملية تمّت بدعم لوجستي أيضا من قبل روسيا ؛بيد أنّه لم يصل إلى درجة الدّعم العسكري باستثناء فتح المجال الجويّ السّوري والإيراني أمام الطّائرات التّركية لقصف معاقل الأكراد المتمردين ومنعهم من التّسلل إلى

الدّاخل التّركي. وفي هذا الصّدد لا بد من الإشارة إلى أنّ مصلحة روسيا تتمثّل في تحجيم دور الو م أ دون الدخول معها في صراع مباشر. فالتّخلي عن دعم ميليشيات (قسد) مرده الرّفض الرّوسي لبروز أيّ قوّة قريبة تخدم المصلحة الأمريكية ومن شأنها أن تهدّد التّواجد الرّوسي في سوريا[44]؛ حيث سعى الطّرفان الروسي ونظام الأسد في هذا الشّأن إلى استنزاف القوات التركية والكردية معا. ومنه محاولة دحض قوّة الجيش الحرّ والتّوسع في المناطق التّي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية. وبالتّالي استنساخ هذا الأسلوب على باقي المناطق الأخرى التّي تقع تحت سيطرة الجيش الحرّ كدير الزور. وهو ما يسمح بضمان استعادة ولاء الأكراد في الشّمال السّوري لنظام الأسد، وإخراج الو م أ من المعادلة الحسابية المصلحية في سوريا، وفي الوقت ذاته إجبار تركيا على ترتيب موقفها اتجاه الرّئيس بشار الأسد. ومن جانب آخر تعميق الهوّة في العلاقات التّركية الأمريكية. خاصّة وأنّ الو م أ دعمت وحدات حماية الشّعب بما يقارب أربعة آلاف شاحنة محمّلة بالسّلاح حسب تصريح الرئيس أردوغان نفسه؛إذ أنّ الو م أ راهنت في هذا السّياق على فشل التّدخل التّركي في عفرين نتيجة لعدّة معوّقات مرتبطة بالبيئة الوعرة لعفرين والتّي من شأنها أن تسهم في إطالة أمد المهمّة العسكرية التّركية واستنزاف قواها العسكرية والاقتصادية[45]. لكن تاريخ 18 مارس 2018 وبعد قرابة الشهرين من انطلاق عملية غصن الزيتون حققت قوات تركيا المسلحة والجيش الحر انتصارا في عفرين؛ حيث عادت الحياة الطبيعية لسكان المنطقة، وأيضا تمكّنت تركيا من فرض تصورها في منطقة منبج من خلال الاتفاق الأمريكي التركي حول هذه المنطقة على حساب قوات حماية الشّعب وطموحات الحزب الدّيمقراطي الكردي.

2- تركيا والوضع الإقليمي الشّرق الأوسطي الجديد:

إنّ الاستراتيجية الأمريكية الخاصّة بالأمن القومي في فترة حكم ترامب فيما يخص الشّرق الأوسط أكّدت على أنّ الأزمات التّي يشهدها الإقليم وانعدام الاستقرار السياسي هي راجعة لسياسات إيران الداعمة للإرهاب، مشيرا في هذا الشّأن إلى أنّ إسرائيل لا علاقة لها بما يحدث في المنطقة العربية. وما يدلّ على ذلك تزايد المصالح المشتركة بين الدّول العربية وإسرائيل. وعلى هذا الأساس تقوم هذه الاستراتيجية على فكرة تعزيز التّغلغل الاقتصادي والعسكري وحماية استقرار نقل الطّاقة، وتحفيز التّعاون السّياسي والاقتصادي مع الو م أ وحلفائها لتحقيق الرخاء الاقتصادي، والعمل مع الحلفاء على إعاقة مشاريع إيران وحلفائها في المنطقة[46].

كما أنّ الوساطة الأمريكية في الأزمة الخليجية بين السعودية، الإمارات، البحرين- قطر، دفعت بالو م أ للضغط على الطّرف المحاصر لإعادة تكييف موقف حماس اتجاه إسرائيل، وقطع الطّريق أمام استثمار إيران في الأزمة القطرية وضمها إلى محور (روسيا، إيران، نظام الأسد، العراق، حزب الله). ودون إهمال عامل مهمّ وهو رأب الصّدع الذّي حصل على الجبهة السّنية نتيجة المواقف الخليجية الرّافضة لدعم تركيا وقطر لحركة الإخوان المسلمين. وهذا رغبة من إسرائيل والو م أ في إطالة أمد الأزمة السّورية واستنزاف دول الخليج فيها لدفعها للتّطبيع علنا، سياسيا واقتصاديا مع إسرائيل[47]. وهو ما أسهم في صياغة وضع إقليمي جديد متعدّد المحاور يلوح على الأفق، ويتألف من:

المحور الأوّل: إيران، حزب الله، نظام الأسد، العراق، وهو محور مدعوم من قبل روسيا.

المحور الثّاني: إسرائيل، مصر، السعودية، الإمارات، وهو مدعوم من قبل الو م أ.

المحور الثّالث: تركيا، قطر، حركات الإسلام السياسي، وهو محور يحافظ على علاقات متوازنة نسبيا تصل إلى درجة التّعاون مع المحور الأوّل وقد تصل إلى الصّراع مع المحور الثّاني(48).

والملاحظ لطبيعة هذه المحاور يجد أنّ التقارب التّركي- الإيراني لا يعدو أن يكون سوى تقارب تكتيكي مرحلي، ولا يمكنه أن يرقى إلى درجة التحالف. لأن مشاريعهما في الشرق الأوسط مختلفة تماما، فالاتفاق الوحيد بينهما يدور حول المسألة الكردية، ودعم قطر في حصارها من قبل دول الخليج.

ونظرا لاختلاف الأجندات السّياسية لكلّ محور ،فإنّ ذلك سيعقد من وضع الشّرق الأوسط والذّي ستكون له العديد من التّداعيات نظرا لاستنزاف قوى هذه الدّول في إطالة حالة الفوضى في سوريا بدلا من الاتفاق على حلّ سياسي يرضي جميع الأطراف. وهذه النّقطة تحديدا ستدخل المنطقة العربية في مأزق أمني نتيجة تآكل الحدود القطرية للدّول في حال التّقسيمات الدّاخلية التّي هي معرضة لها على غرار سوريا، اليمن، ليبيا، العراق، وبالتّالي انتقال عدوى الانفصال والحكم الذّاتي إلى باقي الدول التّي تشهد اختلافات مجتمعية ولغوية سواء في الشّرق الأوسط أو شمال إفريقيا أو الخليج العربي، ومنه الإسهام في إعادة صياغة القيم الحضاريّة والثقافيّة للمنطقة العربيّة والإسلاميّة بما يحول إسرائيل من عضو دخيل وعدو استراتيجي إلى شريك اقتصادي وسياسي في المنطقة.

الخاتمة:

في ختام هذه الورقة البحثية نستنتج أنّ تركيا حاولت أن تكيّف سياستها الخارجية اتجاه موجات الحراك العربي وعمليات التّغيير وفق أطر ومحدّدات تتناسب وسمعتها الإقليمية، إلّا أنّها اصطدمت بمجموعة من المعطيات خاصة في سوريا نتيجة انخراطها بشكل مباشر في الأزمة السّورية، ودعمها للمعارضة ذات الارتباط بحركة الإخوان المسلمين .كما أنّ مرحلة ما بعد الحراك العربي قد شكّلت صدمة كبيرة لتركيا وسياساتها في الشّرق الأوسط. خاصّة بعد استمرار الأسد في السّلطة والإطاحة بحكم الإخوان المسلمين في مصر. إضافة إلى تصاعد النّزعة الانفصالية للأكراد في العراق وسوريا، وهو ما دفع إلى إعادة مراجعة حساباتها السّياسية والاستراتيجية من حيث التّحالفات الإقليمية وأدوات سياساتها الخارجية.

واللافت للنّظر هو أنّ الوضع في الشّرق الأوسط أصبح ساحة للصّراع الدّولي وبؤرة للإجرام والإرهاب، والحروب الأهلية نتيجة الأدوار الإقليمية والدّولية المتنافسة التّي صعدت من حدة الأزمات الدّاخلية لتضفي عليها أبعادا طائفية وإيديولوجية؛ فقد بدأ هذا الوضع يلقي بضلاله على المناطق المجاورة على غرار الخليج العربي الذّي شهدت دوله علاقات متأزمة بسبب اختلاف المصالح والرؤى حول كيفية إدارة المرحلة الراهنة. ممّا استلزم على كلّ دولة تريد الحفاظ على بقائها ،و اندماجها في إطار تحالف معيّن مدركة أنّ الوضع الحالي لا يمكن أن تواجه تبعاته وتداعياته بمفردها. وتعتبر تركيا أحسن مثال على ذلك بإدراكها ضرورة تغييرها لتحالفاتها التّاريخية وفق منظور واقعي مصلحي.

وعليه يمكن الخروج بمجموعة من الاستنتاجات:

- إنّ مواقف تركيا اتجاه الحراك العربي شابه نوعا من التّناقض والتّردد في السّياسات المنتهجة، وهذا راجع إلى السّعي للحفاظ على المصالح التّركية من جهة، ومن جهة أخرى لدراسة وفهم تداعيات الحراك وانعكاساته على الأمن الإقليمي والتّركي.

- عكست سياسات تركيا في الشّرق الأوسط بعد عام 2011 اهتمام تركيا بوضع موضع قدم لها في الشّرق الأوسط سواء من خلال سعيها نحو تصدير نموذجها في الحكم ،أو عبر محاولة قيادة المنطقة وفرض تواجدها.

- إنّ واقع ما بعد الحراك العربي أو ما يمكن تسميته بالثورات المضادة، جعل تركيا تعيش مجموعة من التّحديات الإقليمية والمحلية، وهو ما حتم على قادتها إعادة تكييف سلوكها الخارجي، وفي الوقت ذاته تصحيح علاقاتها وتحالفاتها الإقليمية والدّولية.

الهوامش:

(1) عرف مصطلح الشرق الأوسط شيوعا في مختلف الكتابات الأكاديمية والدوائر السياسية مع بدايات القرن العشرين، وهو مصطلح يشير إلى الخريطة التي تتوسط العالم وبالتحديد القارات الثلاث (أوروبا، أسيا، أفريقيا)؛ إلا أنه من الناحية الميدانية مصطلح هلامي القوام يتسع ويضيق حسب المصلحة الجيواستراتيجية بالنسبة لصناع القرار، وحسب الهدف والتصنيف بالنسبة للباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية. ويقصد به عموما الإقليم الذي يمتد من إيران إلى مصر ومن تركيا إلى اليمن، إلا أن هنالك من يضيف ليبيا والسودان أو إحداهما. للمزيد أنظر:

كمال سالم الشكري، "مشروع الشرق أوسطية والأمن القومي العربي"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 28، العدد 1، 2012، ص ص 514، 515.

(2) محمد عبد القادر خليل، "تركيا وثورات الربيع العربي"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، 2012/06/03، شوهد في: 2018/05/10، في: https://bit.ly/2KP1YQm

(3) Marleen Verhagen, « A “Turkish Model” in the Middle East? Consequences of the Arab Spring for Turkey’s Regional Position And International Partnerships », Working Paper, Economic Development Foundation (IKV), 2012, p 4.

(4) صدام أحمد سليمان الحجاحجة، العرب وتركيا 2002 – 2010 م: بحث في دور حزب العدالة والتنمية التركي في العلاقة بين الجانبين، دار أمجد للنشر والتوزيع الأردن، طبعة 2017، ص 195.

(5) Verhagen, op cit, p 4.

(6) Karol Kujawa, «The Turkish Reaction to Events in North Africa », Polish Institute of International Affairs, Poland,02/06/2011, Viewed in 26/02/2018, on : http://bit.ly/2t0CGK9

(7) Mehmet Ozkan And Hasan Korkut, « Turkish Foreign Policy towards the Arab Revolutions », Epiphany Journal of Transdisciplinary Studies, Volume 6, Number 1, 2013, p 171.

(8) سعيد الحاج، "محددات السياسة الخارجية التركية إزاء مصر"، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، 04/ 2016، ص 3، شوهد في 2018/02/26، في: http://bit.ly/2HSD8hc

(9) المرجع نفسه، ص 4.

(10) Salem Paul, « Turkey’s Image in the Arab World », TESVE Foreign Policy Program, (05/2011), Viewed in: 26/02/2018, on: http://bit.ly/2FbNkmn

(11) نظير محمود أمين، "موقف تركيا من أحداث التغيير في المنطقة العربية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجزائر، العدد 2، 2013، ص 18.

(12)عبد الكريم باسماعيل، "التدخل العسكري لحلف الشمال الأطلسي في الوطن العربي"، دفاتر السياسة والقانون، الجزائر، العدد 12، 2015، ص 222.

(13) Saban Kardas,« Turkey on NATO's Role in the MENA:Perspectives from a "Central Country" », edam Center For Economics And Foreign Policy Studies, Viewed in : 27/02/2018, on : https://bit.ly/2NwOyZy

(14)"الموقف التركي من الثورة الليبية"، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، قطر 2011/03/18، ص 4.

(15)أحمد جلال، صراع القوى المدنية – العسكرية واثره على السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط (2002 -2010)، المكتب العربي للمعارف القاهرة، طبعة 2015، ص ص 404، 405.

(16)علي حسين باكير، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الآتية والانعكاسات المستقبلية"، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، قطر، 2011/06/29، ص7.

(17) Gallia Lindenstrauss, « Turkey and the Arab Spring : Embracing "Peopel's Power" », IEMed European Institute of The Mediterraneen, 2011/03, Viewed In : 28/02/2018, on : http://bit.ly/2oxRPNI

(18)أحمد مشعان نجم، مكانة تركيا الدولية: دراسة في التوازنات الإقليمية والدولية، دار أمجد للنشر والتوزيع الأردن، 2017، ص 410.

(19)علي محافظة، تركيا بين الكمالية والأردوغانية (1919 – 2014)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر لبنان، طبعة 2015، ص 264.

(20) رانية طاهر، "الدور التركي في ظل ثورات الربيع العربي"، مجلة رؤى تركية، تركيا، شوهد في: 2018/02/27، في: http://bit.ly/2t3XtN4

(21) Zenonas Tziarras, « Turkey-Egypt: Turkish Model, Political Culture andRegional Power Struggle », Strategy International Research Papers Series, Number 4 2013, p 9.

(22) Mahmoud Khalifa, « Turkish Foreign Policy in the Middle East After Arab Spring », International Relations and Diplomacy, Volume 5, Number 2, 2017, p p 104, 105.

(23) مراد يشيلطاش وإسماعيل نعمان تيلجي، "السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية"، تقرير مركز الجزيرة للدراسات،قطر، 2013/12/16، ص 6.

(24)أحمد الشلقامي، "الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي"، جريدة ترك برس، 2014/09/19، شوهد في: 2018/02/28، في: http://bit.ly/2BX7C0X

(25) Meliha Benli Altunışık, « Turkey After the Arab Uprising : Difficulties of Hanging on in There », Analysis, ISPI Center, Number 223, 2013, p p 5,6.

(26) "أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على العلاقات التركية – العربية ودور تركيا الإقليمي"، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، العدد 12 2016، ص 10.

(27)« Effect Of The Syrian Refugees On Turkey »,Report Number 195, Center for Middle Eastern Strategic Studies, 01/ 2015, p p 16 -20.

(28) إياد عبد الكريم مجيد، "الموقف الإقليمي من التغيير في المنطقة العربية (تركيا) أنموذجا، مجلة العلوم السياسية، العدد 46 (2013).

(29) أوكتاي يلماز، "قراءة في نتائج الانتخابات البرلمانية التركية"، مجلة سياسات عربية، قطر، العدد 15، 2015، ص ص 116، 117.

(30) Murat YeşiltaşAnd Ismail Numan Telci, « Turkish Foreign Policy underRegional Transformations », Report Al Jazeera Center for Studies, 15/12/2015, p p 7,8.

(31)Senem Aydın-Düzgit, « Turkish Foreign Policy after the Elections:Where to from Here? », Istanbul Policy Center, 05/07/2015, p 1.

(32) Konrad Zasztowt, « The Consequences of the Failed Military Coup in Turkey », The Polish Institute Of International Affairs, Number 44, 20/07/2016, p 2.

(33) إف ستيفان لارابي وعلي رضا نادر، "العلاقات التركية – الإيرانية في شرق أوسط بات متغيرا"، معهد أبحاث RAND للدفاع الوطني، 2013، ص ص 8، 9.

(34) Francesco D'Alema, « The Evolution of Turkey's Syria Policy », Instituto Affari Internazionali, Number 17, 2017, p 12.

(35) Katerina Dalacoura, « A New Phase In Turkish Foreign Policy, Expediency And AKP Survival", Future Notes, Middle East and North Africa Regional Architecture, Number 4, 2/2017, p 4.

(36) Ayşe Zarakol, « Turkey and Russia: Erdoğan and Putin », PONARS Eurasia Policy Memo, Number 444, 2016, p p 4,5

(37) شنت تركيا بالتنسيق مع روسيا والو م أ في 24 أوغسطس/ أوت 2016 عملية درع الفرات في إدلب السورية، تحت شعار "حق الدفاع عن النفس"، وتنص المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة على أنه "إذا وقع هجوم مسلح ضدأي دولة وهي عضو في الأمم المتحدة، يجوز لها أن تمارس ما هو متأصل، أي حق الدفاع الفردي أو الجماعي عن النفس، إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير الضرورية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين". وانطلاقا من هذا اتخذت أنقرة إجراءات للقضاء على التهديدات المطروحة ضدها من قبل المنظمات الإرهابية الموجودة في سوريا، وخاصة تنظيم داعش. للمزيد أنظر:

Murat Yesiltas And Others, « Operation Euphrates Shield, Implementation and Lessons Learned », SETA Report, 2017, p 9.

(38) Eric Czuleger, « The US, Turkey and the Kurds », Geopolitical Futures, 03/03/2017, Viewed in : 01/03/2018, on: file:///C:/Users/ACER/Downloads/us-turkey-kurds%20(2).pdf

(39) Ofra Bengio, « Has Israel's Support for Kurdistan'sIndependence Helped or Harmed the Kurds? », BESA Center Perspectives, Number 637, 9/11/ 2017, Viewed in : 01/03/2018, on : http://bit.ly/2FeWuyh

(40) معتز علي، "التقارب التركي الإيراني،، أردوغان يحاصر الخليج ويهدد أوروبا"، 2017/06/28، شوهد في: 2018/03/01، في: http://bit.ly/2Fe9Afd

(41) مؤتمر سوتشي: نسبة إلى منتجع سوتشي الروسي المطل على البحر الأسود. يهدف المؤتمر إلى ضمان بقاء بشار الأسد في الحكم واستمراره، فقد سعت من خلاله روسيا إلى الانفراد بحل الصراع السوري، وسحب ملف الأزمة السورية من طاولة الأمم المتحدة، لتقليص نفوذ الو م أ والمجتمع الدولي. ففي هذا الصدد تحالفت روسيا مع تركيا وإيران لأنها تدرك جيدا النفوذ الإيراني في سوريا، وحساسية المسألة الكردية بالنسبة لتركيا وأهميتها على حساب الإصرار التركي برحيل الأسد. للمزيد حول حيثيات المؤتمر وأهدافه والمشاركين أنظر: آلاء الرشيد، "مؤتمر الوفاق الوطني .. سوتشي"، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، 2018/03، شوهد في: 2018/03/22، في: http://bit.ly/2oTW8E7

(42) قوات سوريا الديمقراطية في البداية وجدت دعما مشتركا من موسكو وواشنطن، مستغلة من جهة توتر العلاقات الروسية – التركية لتحقيق تقدم وتوسع في مناطق المعارضة وخاصة في منطقة عفرين التي لا تحوي قواعد عسكرية أمريكية. ومن جهة ثانية دعمتها الو م أ لتثبيت تواجدها في سوريا وتحجيم دور روسيا وجيش النظام السوري.

(43) محمود سمير الرنتيسي، "تركيا في عفرين: تحديات ما بعد العمل العسكري والمواقف الدولية والإقليمية"، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 25 /2018/01، ص ص 2- 4.

(44) علي حسين باكير، "هل ستصل العلاقات بين تركيا وأمريكا إلى نقطة اللاعودة؟"، جريدة القبس، 01/17/ 2018، شوهد في: 2018/03/21، في: http://bit.ly/2FSbhA7

(45) محمد عبد القادر خليل، "التحرك التركي حيال عفرين،،، مسارات وارتدادات"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، 2018/02/06، شوهد في: 2018/03/21، في: https://bit.ly/2pxsSU3

(46)National Security Strategyof the United States of America, 12/ 2017, p 49, Viewed in: 21/03/2018 on :http://bit.ly/2oH3MUC

(47) وليد عبد الحي، "تداعيات الأزمة الخليجية على القضية الفلسطينية"، 31/ 2017/07، شوهد في: 2018/03/01، في: http://bit.ly/2tbjhXe

(48) سمير رمزي، التحول في نمط التحالفات في الشرق الأوسط، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، مصر، 07/ 2017/08، شوهد في: 2018/03/02. في: http://bit.ly/2zKXk0U.